

بكري يهاجم عودة يوسف بطرس غالي ويجدد اتهامات الاستيلاء على أموال المعاشات وسط جدال حول سياسات ما قبل يناير 2011



الاثنين 20 يوليو 2026 02:00 م

كشفت تصريحات عضو مجلس النواب والإعلامي مصطفى بكري عن تصعيد جديد ضد وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي عقب ظهوره في فعالية اقتصادية بالقاهرة وإذلالته التلفزيونية الأخيرة إذ اتهمه بالاعتداء على أموال المعاشات وضمها إلى الخزنة العامة واعتبر أن عودته إلى الواجهة تثير تساؤلات سياسية واسعة بشأن إعادة تقديم شخصيات ارتبطت بمرحلة سبقت أحداث يناير 2011 وما ترتب عليها من تداعيات

أثار هذا التصعيد موجة جديدة من الجدل السياسي لأن عودة أحد أبرز مسؤولي النظام السابق جاءت بالتزامن مع استمرار الأزمة المعيشية وارتفاع تكلفة الحياة بينما لا تزال ملفات العدالة الاجتماعية والمعاشات والإصلاح الاقتصادي محل انتقاد واسع الأمر الذي أعاد إلى الواجهة سجلات قديمة بشأن المسؤولية السياسية عن السياسات الاقتصادية التي سبقت الاحتجاجات الشعبية وما تلاها من تحولات

بكري يربط عودة غالي بملفات المعاشات

قال مصطفى بكري في منشور عبر منصة إكس إن ظهور يوسف بطرس غالي مجدداً داخل مصر يحمل دلالات سياسية تستحق التوقف عندها مؤكداً أن الوزير الأسبق كان من بين المسؤولين الذين قادت سياساتهم إلى أوضاع انتهت بأحداث كادت تؤدي بحسب وصفه إلى انهيار الدولة المصرية

وأضاف بكري أن يوسف بطرس غالي هو المسؤول عن ضم أموال المعاشات إلى الخزنة العامة معتبرا أن هذه الخطوة تركت آثارها على أصحاب المعاشات حتى الوقت الحالي وأكد أن إعادة ظهوره إلى جانب شخصيات أخرى من المرحلة نفسها تفرض تساؤلات حول أسباب إعادتهم إلى المشهد العام

وأوضح بكري أن انتقاداته لا تتعلق بالظهور الإعلامي وحده وإنما ترتبط بسجل سياسي واقتصادي كامل ظل محل خلاف واسع منذ سنوات مشيراً إلى أن المصريين ما زالوا يتحملون نتائج قرارات اتخذت خلال تلك الفترة وفق ما ورد في منشوره

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور جودة عبد الخالق وزير التموين الأسبق وأستاذ الاقتصاد أن ملف أموال التأمينات الاجتماعية ظل لسنوات من أكثر الملفات إثارة للجدل بسبب طريقة إدارة هذه الأموال والعلاقة المالية بين الخزنة العامة وصناديق التأمينات مؤكداً في أكثر من مناسبة أن معالجة هذا الملف تحتاج إلى إصلاحات قانونية ومالية طويلة لاستعادة الحقوق المالية بصورة واضحة

غالي يبرئ الاقتصاد من ثورة يناير

في المقابل قال يوسف بطرس غالي خلال لقائه مع الإعلامية لميس الحديدي إنه لا يعتقد أن الاقتصاد كان السبب الرئيسي وراء أحداث يناير 2011 مؤكداً أنه كان مسؤولاً عن الملف الاقتصادي فقط وأن أسباب ما جرى كانت مختلفة ولا ترتبط مباشرة بالحالة الاقتصادية في ذلك الوقت

وتابع غالي أن الفريق الاقتصادي الذي عمل ضمنه ارتكب أخطاء بالفعل لكنه اعتبر أن أبرز هذه الأخطاء تمثل في عدم التحرك المبكر لإصلاح أسعار الطاقة ورفع الدعم بصورة تدريجية حتى لا تضطر الحكومات اللاحقة إلى تنفيذ زيادات كبيرة دفعة واحدة

وأشار الوزير الأسبق إلى أن رفع أسعار الطاقة بنسبة 5% تدريجيا كان سيجنب البلاد زيادات وصلت لاحقا إلى نسب كبيرة مؤكدا أنه كان من أوائل المسؤولين الذين طالبوا بإصلاح منظومة الدعم الخاصة بالطاقة خلال وجوده في الحكومة

وفي السياق نفسه قال غالي إن الرئيس الأسبق حسني مبارك رفض مقترحه الخاص برفع أسعار الدولار مضيفا أن القيادة السياسية الحالية تمتلك الجرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصعبة عندما ترى أنها ضرورية وهو التصريح الذي أثار بدوره تفاعلا واسعا على مواقع التواصل الاجتماعي

ويؤكد أستاذ الاقتصاد الدكتور فخري الفقي الذي شغل مناصب دولية قبل رئاسته للجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب أن إصلاح دعم الطاقة كان مطروحا منذ سنوات طويلة وأن تأجيله أدى إلى تضخم فاتورة الدعم لكنه شدد في أكثر من مناسبة على أن نجاح أي إصلاح اقتصادي يرتبط بوجود حماية اجتماعية كافية للفئات الأكثر تضررا من تلك القرارات

ملفات العدالة الاجتماعية والمساءلة السياسية

أعاد الجدل حول تصريحات بكري وظهور غالي ملف العدالة الاجتماعية إلى دائرة النقاش من جديد خاصة مع استمرار الانتقادات المتعلقة بمستوى المعيشة وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة

كما وسعت تصريحات الوزير الأسبق مساحة النقاش بشأن تقييم المرحلة السابقة على يناير بعدما نفى وجود علاقة مباشرة بين الأوضاع الاقتصادية والاحتجاجات بينما يرى معارضون أن الضغوط المعيشية كانت أحد العوامل الأساسية التي غذت الغضب الشعبي إلى جانب المطالب السياسية

ويقول أستاذ العلوم السياسية الدكتور حسن نافعة إن قراءة أحداث يناير تقتضي النظر إلى تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية معا مؤكدا في تصريحات ومداخلات سابقة أن تجاهل تأثير العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة يؤدي إلى قراءة غير مكتملة للأسباب التي دفعت قطاعات واسعة من المواطنين إلى الاحتجاج

في الوقت نفسه أعادت تصريحات بكري بشأن أموال المعاشات الاهتمام بملفات قديمة ظلت حاضرة في الجدل العام رغم مرور سنوات على مغادرة يوسف بطرس غالي منصبه إذ لا تزال هذه القضايا ترتبط بالنسبة لكثيرين بمطالب المحاسبة والشفافية وإعادة تقييم السياسات الاقتصادية التي سبقت التحولات الكبرى في يناير

وفي النهاية أصبح ظهور يوسف بطرس غالي مناسبة جديدة لإحياء الخلافات القديمة حول المسؤولية السياسية عن إدارة الاقتصاد قبل 2011 بعدما جمع بين الدفاع عن خيارات الماضي والإشادة بالقرارات الاقتصادية الحالية في وقت تواجه فيه الحكومة انتقادات متصاعدة بسبب الأوضاع المعيشية واتساع الضغوط على المواطنين وهو ما أعاد ملف المحاسبة السياسية إلى صدارة النقاش العام بصورة أكثر حدة